

الجزء الأول

د. موسى أبو مزروق

مَشْوَارُ حَيَاةٍ

ذِكْرِيَاتُ اللّجُوءِ وَالغُرْبَةِ وَسَنَوَاتِ النُّضَالِ

إعداد : شاكِر الجوهري



الفصل الخامس

البناء من الخارج

مصر - الإمارات

البناء من الخارج مصر - الإمارات

بناء تنظيم فلسطيني لجماعة الإخوان المسلمين داخل مصر، وخصوصاً داخل الجامعات المصرية، أوجد مفارقة غير معهودة في تاريخ الجماعة، التي مثلت القاهرة، وما تزال، مرجعية تاريخية وفكرية، إلى حد ما لكل تنظيماًتها في العالم التي ترتبط بهذا القدر أو ذاك بالمرشد العام ومكتب الإرشاد، وخصوصاً التنظيم الفلسطيني.

ويمكن تشخيص هذه المفارقة بشكل أوضح لدى استحضار أن القاهرة كانت حتى سنة 1955 تمثل المرجعية التنظيمية المباشرة لتنظيم الجماعة في قطاع غزة وكان قد عقد الإخوان الفلسطينيون اجتماعاً في القاهرة سنة 1960، نشأت خلاله فكرة التنظيم الفلسطيني المستقل، فقد اجتمعت عناصر فلسطينية من غزة، ومصر، وسورية، والأردن، والخليج، وتقرر آنذاك ترك الإخوان الفلسطينيين في الأردن لاعتبارات قانونية... حيث كانت المملكة الأردنية تمثل الضفتين، خصوصاً وأن الإخوان دعاة وحدة من حيث الأصل.

وأطلق قيام التنظيم إجراءات تنظيمية، أهمها: وضع نظام أساسي مكتوب، وتشكيل مجلس تمثيلي، له سلطة رقابية، ولجنة تنفيذية، وحق اختيار رئيس اللجنة وأعضائها، وحق تغييرهم، ونظام الانتخابات، والموازنات، كلها من صلاحيات مجلس الشورى المنتخب.

عُقد اللقاء الأول للتشكيل التمثيلي الجديد في صيف 1963 على أغلب الروايات في مزرعة الحاج محمد النجار بمنطقة المواصي المحاذية لشاطئ البحر. وحضر اللقاء 17 أخصاً وهم قيادات العمل الفلسطيني، وناقش علاقة الإخوان بحركة فتح، وتقوية التنظيم وامتداده، وانتخاب المراقب العام، واتخذ عدة قرارات: حسم العلاقة بعضوية الإخوان، أو فتح، ولا ازدواجية، واعتبار محمد يوسف النجار

تاركاً للجماعة، وكلف لجنةً بوضع اللائحة التنظيمية، ولجنة اتصال بالإخوان الفلسطينيين الموجودين في مختلف الأقطار، وعمل إحصائية لهم.

وتمّ انتخاب هاني بسيسو مراقباً عاماً للتنظيم الفلسطيني، الذي تمّ اعتقاله سنة 1965 وتوفي في السجن سنة 1970. وكتب عنه قصيدة شعرية مؤثرة الأستاذ موسى أبو عويمر، وقد استلم بعده عبد البديع صابر، وكان يعمل في قطر... يقول أبو مرزوق إنه قد ذكر له بعض الإخوة في مكتب الإرشاد من الذين رافقوا هاني بسيسو، أنه "لو كان هاني حياً بعد وفاة المرشد العام الأستاذ الهضيبي لكان هو المرشد العام، لما كان يحظى به من إجماع بين إخوانه المصريين أيضاً".

كان هناك مكتب جامع للإخوان المسلمين يُسمّى المكتب التنفيذي للإخوان المسلمين. وفي صيف 1966 تمّ تمثيل فلسطين، وكان من مثّلها الأستاذ د. عبد الله أبو عزة؛ نائب المراقب العام، ويصفه أبو مرزوق بأنه "كان صديقاً كريماً حلّو المعشر، صريحاً وجريئاً، وكان يرأس المكتب التنفيذي للإخوان الأستاذ عصام العطار، وكلاهما تعرّفت عليه بصور مختلفة".

الإخوان الفلسطينيون كانوا متواجدين في قطر، وكان مسؤولهم عبد البديع صابر، وفي الكويت عمر أبو جبارة، وفي السعودية عدنان النحوي، وفي بيروت عبد الله أبو عزة، والفلسطينيون في لبنان والأردن كانوا مندمجين مع التنظيمات الإخوانية في البلدين، وعموماً كان التنظيم يعاني انحساراً ومشاكل لها علاقة بالتوزيع الجغرافي ونتائج الأحداث في مصر وغيرها.

توفي الأستاذ عمر أبو جبارة سنة 1975، وانتُخب الأستاذ سليمان حمد رئيساً للجنة التنفيذية في الكويت، ومن بعدها مراقباً عاماً للتنظيم الفلسطيني، ولكن في أواخر الستينيات كان التواصل مقطوعاً مع غزة، وإن كان هناك تواصل مع تنظيم الإخوان الفلسطيني في مصر، كما يقول أبو مرزوق.

اللقاء الأول بعد الخروج من غزة:

خرج أبو مرزوق من غزة في أيلول/سبتمبر 1969، عبر جسر الملك حسين إلى الأردن حاملاً رسالة تعريف للدكتور أحمد العرجا، وهو طبيب بيطري من رفح

تخصص في التحاليل الطبية، وبعد تخرّجه من القاهرة عمل في ليبيا ثم استقر في الأردن. وكان الطلب منه التعريف بأي من الإخوان الفلسطينيين في مصر، وهذا أمر لا علم لأحد في غزة بمن بقي في مصر من الإخوان. والمعروف أن الإخوان لم يكن لهم وجود تنظيمي في مصر بعد ضربة 1965، والتي أُعدم فيها الشهيد سيد قطب وأربعة آخرون، والذهاب لأم الدنيا ومن قطاع غزة، يقول أبو مرزوق: كانت نقلة هائلة.

يتابع أبو مرزوق ”زودني د. أحمد برقم هاتف لأحد الطلبة في جامعة الأزهر في كلية الزراعة وهو سليمان دلول، الذي حصل على الدكتوراه لاحقاً، وركبت الطائرة لأول مرة في حياتي من مطار عمّان الدولي قاصداً القاهرة، وقبل الصعود إلى الطائرة، وإذا بأحد أصدقاء أخي محمود يعطيه زجاجتين أخبرني أنهما زجاجات زيت زيتون“. وقال له، إن أحد أصدقائه سيكون في المطار ليأخذ الأمانة. ويضيف أبو مرزوق أنه اكتشف بعد سنوات عديدة أنها كانت زجاجات من نوع آخر، ولم يكن قد رأى مثل ذلك من قبل.

وصل القاهرة وكان في استقباله أخوه جمعة، الذي صحبه إلى شبين الكوم، عاصمة المنوفية. وبعد أشهر بسيطة اندلعت أحداث أيلول/سبتمبر 1970، ومُنِع الفلسطينيون من دخول الأردن، فحُرم من العودة لغزة حيث كان الطريق الوحيد إلى غزة عبر جسر الملك حسين. وبذلك انتهى مفعول تصريح المغادرة الإسرائيلي الذي كان يحمله.

في مصر درس أبو مرزوق الثانوية العامة نظام منازل، لوصوله متأخراً عن بدء التسجيل. وكان منزل أخيه يقع على الشارع الرئيسي وأمام مديرية الأمن مباشرة، وبها مسجد صغير اعتاد على الصلاة فيه. ويقول: إنه وللغرابية، لاحظ قلّة المصلين من الشباب في المسجد، بل إن ندرة من الشباب كانوا يصلون، وأنه فوجئ بحديث رجل مسن لاحظ مواظبته على صلوات الجماعة، خصوصاً صلاة الفجر، متسائلاً: أنت من الأزهر؟ فأجابه بلا، فسأله ثانية: هل أنت من المعهد الديني في شبين الكوم؟ فرد عليه ثانية بلا، عندها قال له الرجل المسن: ”أمال ليه بتصلي دائماً في المسجد؟“، فلم يرد عليه أبو مرزوق، الذي كان مستغرباً مثل

هذا المنطق. ولكنه تذكر سيرته مع كبار السن في مسجد الهدى في سنوات الصبا، واتّضح لاحقاً أنه كان ناصحاً، ولكن مضت الأيام ودخل الجامعة بعد إغلاق باب الكلية الحربية بوجه أبناء قطاع غزة، حيث كان المقصد حسب ما تمّ الاتفاق عليه مع الشيخ أحمد ياسين رحمه الله، ودخل المعهد العالي الصناعي في شبين الكوم في أيلول/ سبتمبر 1971 والذي تحوّل إلى كلية الهندسة والتكنولوجيا (جامعة المنوفية) بعد عام من دخوله المعهد.

في هذه الأثناء ذهب أبو مرزوق إلى القاهرة حيث التقى سليمان دلول وتعرّف على المجموعة الوحيدة من الفلسطينيين الموجودة في القاهرة، وجميعهم كان في السنوات النهائية، وكانوا ثلاثة: سليمان دلول، ومحمد دياب أبو سلوت، وخليل أبو شاويش، بالإضافة إلى عدد من الإخوة أيضاً في السنوات النهائية في الإسكندرية؛ وهم: د. عبد الله الحصري، والمهندس رياض البنا، ود. منذر الخالدي، ود. خليل الخالدي، وموسى أبو عويمر، وعيد منير، وقد غادروا جميعاً بعد أشهر إلى اليمن والخليج، وقد تعاقدوا مع وزارة التربية والتعليم اليمنية، حيث التقى بهم بعد 15 عاماً في صنعاء، في أثناء إحدى الزيارات الرسمية للجمهورية اليمنية.

في الكلية صادف وجود شخص واحد من أعضاء الجماعة في الدفعة الأولى في كانون الأول/ ديسمبر 1971 هو إسماعيل أبو شنب.

وأضاف أبو مرزوق: المهم أن العمل التنظيمي كان بالنسبة لي كالاتي: الأول محلي في شبين الكوم، حيث توليتُ كذلك مسؤولية المنوفية بالإضافة إلى المنصورة، وجزء مركزي في القاهرة، حيث تمّ تشكيل مكتب للطلاب، وخصوصاً أن عشرات الطلبة من الإخوان قد وفدوا إلى مصر، وكان المكتب برئاسة عبد العزيز عودة، وعضوية الإخوة: موسى أبو مرزوق، وعلي شكشك، وبشير نافع. وكان من بين القادمين عدد كبير من النقباء، إيداناً ببدء العمل التنظيمي في مصر.

ويقول أبو مرزوق إن تلك الفترة كانت فترة جيدة للاستقطاب سواء الطلبة الفلسطينيين أو الطلبة المصريين، حيث كانت بدأت جمعيات للطلاب بالنشاط. وبالتوازي كانت هناك مجموعة من طلبة الإخوان المسلمين القادمين من الأردن، ولكن كانوا ضمن تنظيم مستقل، وهم مجموعة كبيرة ومميزة، معظم أفرادها

كانوا—آنذاك—طلاباً في الدراسات العليا بجامعة الأزهر، وكان من بينهم؛ د. عبد الله عزّام، ود. أحمد نوفل، ود. راجح الكردي، ود. همّام سعيد، ود. خليل أبو عيدة، والمهندس أحمد قطيش، ود. محمد أبو فارس، وأ. جميل حمّامي، وإبراهيم أبو سالم، ود. أحمد الكفاوين، ود. محمود عبيدات، وغيرهم كثير.

ويلفت أبو مرزوق النظر إلى أنه خرج الإخوان من السجن بعد وفاة عبد الناصر وتوليّ السادات الحكم سنة 1970، ومن بينهم خرج عدد من الفلسطينيين، وكان على رأسهم د. عبد الرحمن بارود رحمه الله.

لم تستمر مسؤولية عبد العزيز عودة طويلاً، فقد تمّ فصله لمخالفات لم يشأ هو أن تُناقش أو تُطرح بين إخوانه لا في المكتب الطلابي الذي يدير العمل، ولا أمام مجموعة الإخوة الذين يُعدّون بمثابة الجمعية العمومية. ولعل الأسباب التي فُصل بسببها من الإخوان هي الأسباب التي تمّ فصله لأجلها من تنظيم الجهاد لاحقاً.

ويقول أبو مرزوق: أذكر أن الشيخ أحمد ياسين سأله في أول زيارة له لقطاع غزة عن سبب الفصل فاعتذر له عن ذكر أيّ شيء من هذا القبيل، وأن الشيخ احترّم رغبته، ولم يتحدث في هذا الأمر مع أحد على الرغم من أن بعض تفاصيله كان يتداولها الشباب ذاك الوقت. ويقول: على كل حال تمّ ترتيب الساحة، وكان قد تمّ انتقال أبو مرزوق قبل ذلك بأشهر إلى كلية الهندسة في جامعة حلوان بالقاهرة، وتمّ اختيار مجموعة جديدة لقيادة العمل الطلابي معه، منهم: د. إبراهيم المقادمة، ود. منير العشي، ود. عصام السراج، وآخرون.

ويقول كانت صلاتنا بالإخوة القادمين من الأردن جيدة، وكذلك مسؤولي التنظيم الفلسطيني في السعودية، والكويت، وقطر، وإن كانت المسؤولية التنظيمية بقيت مع غزة والتي حدثت بها تحولات. ويضيف لعل هؤلاء الذين قدموا ما بين 1971-1980 هم الذين قادوا الحركة بعد عودتهم إلى قطاع غزة، سواء من الإخوان، أو تنظيم الجهاد، الذي برز في أوائل الثمانينيات برئاسة د. فتحي الشقاقي رحمه الله.

ويقول: إن الشقاقي كان في جامعة الزقازيق وجاء متأخراً ثلاثة سنوات عن الدفعة الأولى، وكانت له قصة في الداخل تمت تسويتها عندما خرج إلى مصر، وكانت صلته مباشرة مع أبو مرزوق، وكان الأبرز من بين طلاب جامعة الزقازيق، وبدأ بترتيبات ولقاءات ثقافية وفكرية وسياسية مع الطلاب، وأصدر مجلة طلابية، وكان يربطهم معه شخصياً، ولم يلحقهم بالتنظيم الطلابي العام، وإن كانت بعض المعلومات تصل حول تصرفاته، إلا أن أبو مرزوق لم يشأ أن يصنع من ذلك قضية. واستمرت علاقته بالحركة، ولكن بعد مغادرة أبو مرزوق مصر خالف الشقاقي قراراً للحركة بإصدار كتاب أسماه "الخميني: الحل الإسلامي والبديل" في فترة حرجة، فتم فصله من الجماعة.

ويقول أبو مرزوق:¹

الحقيقة أن الجماعة لم يكن لها موقف سلبي من الثورة الإيرانية، بل لقد وقف عدد من قيادات الإخوان إلى جانب الثورة وساعدوهم كثيراً، لكن مخالفة الأوامر التنظيمية مشكلة في العمل التنظيمي، ولم يكن خلاف د. فتحي رحمه الله خلافاً فكرياً أو منهجياً أو بسبب القضية الفلسطينية، معظم ملاحظات الأخ فتحي تتمحور على الإدارة والقيادة في حركة الإخوان عموماً، وفي فلسطين خصوصاً، وكان تقيمي—آنذاك—أن هناك صنفين من الناس: المتقدم كثيراً، ولا يستطيع أن يتأقلم إخوانه معه، أو أن يتأقلم هو معهم، أو المتأخر الذي لا يستطيع أن يلحق بإخوانه، الصنفان يحتاجان إلى معاملة خاصة حتى لا تخسرهم الجماعة أو يخسروا أنفسهم في العمل التنظيمي، ولو كان لي رأيي في موضوع الأخ د. فتحي في ذلك الوقت لرفضت الفصل، ولكنه رجع إلى غزة بعد اغتيال الرئيس السادات ومطاردة الأمن لمجموعة الإخوة الذين ارتبطوا مع الأخ فتحي، ومنهم د. رمضان عبد الله؛ الأمين العام السابق لحركة الجهاد الإسلامي، والشيخ نافذ عزام، ود. محمد الهندي، وكذلك د. علي شكشك، وآخرين... وكان في ذهنه تشكيل إسلامي لم تتبلور ملامحه إلا بعد سنوات قليلة.

¹ لتمييز النصوص المقتبسة والوثائق في هذا الكتاب عن غيرها، تمّ تصغير السطر نصف سنتيمتر من الطرفين؛ وتم تصغير الخط درجة واحدة.

كانت هناك عدة تنظيمات إخوانية على صلة بتنظيم الطلاب الفلسطينيين في القاهرة، الأولى تنظيم الإخوان في قطاع غزة ومحصور الاتصال بها في فترة الصيف، والثانية التنظيم الفلسطيني في الخارج، وكان إلى حدٍ معقول يرسل للطلاب بعض المساعدات المالية، وأحياناً متابعات لزائرين للاطمئنان على سير العمل، دون التدخل في أي شأنٍ آخر، والمجموعة الثالثة التنظيم الأردني في مصر، وكانت الصلة بهم جيدة، ولكن العمل التنظيمي منفصل، والمجموعة الأخيرة هي التنظيم المصري الجديد، وكان في مرحلة التكوين وصلاته مع بعضهم البعض عميقة، ولكنها لم تكن مهيكلة، وقد اكتشف الإخوان نشوء جماعات إسلامية صغيرة.

اتصل أبو مرزوق بالإخوان رسمياً وبعدهم من بينهم المرشد العام عمر التلمساني، وكمال السنانيري، ود. أحمد الملط، وإن كان السنانيري هو حلقة الصلة الرسمية، وقد استُشهد لاحقاً تحت التعذيب بعد عودته من إحدى رحلاته إلى باكستان. وكانت تنحصر اللقاءات في بعدها الأدبي والروحي فقط، وليس هناك أي بُعدٍ تنظيمي؛ لأن الإخوان كتنظيم يعدّون كل تنظيم في قطره صاحب سيادة، وقيادته مستقلة في كل شيء، إلا المناهج الفكرية والتربوية، أما الأركان التي تتم عليها البيعة فهي واحدة أينما كان هذا التنظيم. وما يجمعهم من عمل تحت اسم التنظيم العالمي فهو في غالبه مجلس تنسيق وتعاون بين التنظيمات الإخوانية، وترتيب الأعمال التي قد تأخذ صبغة عامة، والتنظيم الفلسطيني جزء من هذا العمل العام.

ولكن يبقى في صفحات الذاكرة الكثير من المرويات عن هذا الجيل من أصحاب السبق والفضل، فالأستاذ عمر التلمساني لم يمنعه شغله موقع المرشد العام من الاتصال بصحفية ليستأذنها في شرب فنجان من القهوة في مكتبها بعد نقد لاذع للإخوان، فتتوقف عن مهاجمة الإخوان، ويعلمنا درساً نحن المعترضين بشدة على تصرفه أن كسب القلوب أهم وأجدى من كسب المواقف.

وهذا الأستاذ السنانيري بتواضعه وزهده وقلة متاعه وكثير فضله، لم يُرزق الولد، ولكنه كان أباً لكل من خالطه من الشباب، وزوجته أمينة شقيقة الأستاذ سيد قطب، نموذجاً في الصبر والاحتساب.

وكذلك د. أحمد الملط، ودأبه على العمل، وشدته في الحق وأخذ نفسه بالعزائم، وكان يحمل القضية الفلسطينية في كل المحافل.

يقول أبو مرزوق:

للحقيقة مجموعة العمل الطلابي كانت الباعث الأساسي لانطلاق الدعوة والعمل التنظيمي في الداخل الفلسطيني، حيث لم يكن بعد في غزة أي من الجامعات ولا في الضفة، وكانت مصر هي قبلة التعليم، وكانت التجربة بكل أجزائها مفيدة لهؤلاء الإخوة عندما عادوا إلى فلسطين، وكان الكسب في الطلاب كبيراً ومميزاً، وفي فترة بدايات العمل وانطلاق العمل الإسلامي والصحو الإسلامية في كل الأقطار. وما زلتُ أذكر أن بعض الإخوة الذين تمت دعوتهم من المصريين، سواء في شبين الكوم، أو غيرها في تلك الأيام، هم الآن في مكتب الإرشاد، أو على رأس العمل الإداري في محافظاتهم.

وقد شعر أبو مرزوق بكثير من الارتياح لهذه الفترة التي عاشها في مصر. وبعد تخرُّج أبو مرزوق من الجامعة في أيار/ مايو سنة 1976 تمَّ استبقاؤه لعام آخر متفرغاً بين الطلاب، ولكن في حجِّ العام ذاته التقى بمسؤول التنظيم الفلسطيني د. خيرى الأغا، واعتذر له عن الاستمرار في القاهرة وانتقل للإمارات.

حدث ذلك بالتوازي مع نمو التنظيم الفلسطيني في قطاع غزة، في الوقت الذي كان يصعب فيه الاتصال مع القاهرة، بسبب ظروف الاحتلال. ولعل هناك شعوراً فلسطينياً عاماً عند فتح والفصائل الأخرى، والفصائل الإسلامية لم تشكل استثناءً من الاتجاه نحو الوطنية الفلسطينية، خصوصاً بعد تجارب غير سارة مع العمل العربي المشترك وانصراف العالم الإسلامي عن قضية فلسطين.

في سنة 1976، وكان أبو مرزوق قد تخرَّج من كلية الهندسة في جامعة حلوان، تقدّم الشيخ أحمد ياسين بطلب إلى الحاكم العسكري في قطاع غزة لتأسيس "المجمع الإسلامي" وفقاً لقانون الجمعيات الخيرية الساري المفعول منذ العهد العثماني. وهذا كان حال من يريد أن ينشئ جمعية أو نادياً أو مركزاً إسلامياً أو ثقافياً. وقد صدرت الموافقة على ذلك في سنة 1979. وكان الشيخ ياسين قبل ذلك قد نجح في تشكيل مكتب إداري لقيادة جماعة الإخوان المسلمين في قطاع غزة.



أقيم المجمع الإسلامي وسكن بجواره الشيخ أحمد ياسين في جورة الشمس بمدينة غزة. وكان يقدم خدمات شاملة للمواطنين، مسجد، وعيادة، ومدرسة، ونادٍ رياضي، ثم توسع، خصوصاً بفضل المساعدات المالية من الخارج، في إقامة عددٍ كبير من العيادات، والمدارس، وغيرها في مختلف أنحاء قطاع غزة.

على خط موازٍ، كانت تُقام مؤسسات خدمية أخرى في مختلف مدن الضفة الغربية، دون أن يجمعها رابط واحد. كان العمل يجري بشكل مستقل في كل مدينة من مدن الضفة. غير أن مؤسسات الضفة، وإن لم تكن موحدة، إلا أن حجمها كان أكبر مما هو عليه الحال في القطاع؛ وذلك لوجود اتصال أسهل بين الضفة والخارج حيث كانت تأتي المساعدات، بفضل سياسة الجسور المفتوحة التي طبقتها الأردن، واقتدت بها مصر في وقت متأخر.

وقد كانت المؤسسات التي أُقيمت في مدن الضفة متخصصة، كأن تُقام مستشفيات ومدارس، تمثل كل واحدة منها وحدة إدارية قائمة بذاتها.

أما في مصر فقد كانت الصحوة شاملة ككل أجزاء العالم الإسلامي وفلسطين جزء من الكل، وكذلك مصر، ففي هذه المرحلة نشأت جماعات العنف بالتوازي مع انطلاقة جديدة للإخوان المسلمين، وكان هناك نوع من التسابق بينها، والمقولة التي تدعي أن جماعات العنف والتشدد خرّجت من تحت عباءة الإخوان المسلمين كانت خاطئة، بل وظالمة، كما يقول أبو مرزوق، وإن كان هناك جماعة خرّجت من السجون، وأصدر الإخوان كتاباً بعنوان ”دعاة لا قضاة“ رداً على أفكار هذه المجموعة، بالإضافة إلى أن اللبس قد حدث نتيجة الاستدلالات الفكرية المقتبسة من كتابات الشهيد سيد قطب وأبي الأعلى المودودي رحمهما الله، وهناك اختلاف في الفهم جلي من الإخوان وتلك الجماعات فيما يتعلق باستخدام أفكار وعبارات سيد قطب.

ويلخص أبو مرزوق جماعات العنف التي ظهرت في تلك الفترة من سنة 1971 حتى أوائل الثمانينيات، كما يلي:

1. التكفير والهجرة:

أكبر هذه المجموعات ما كانت تسمى جماعة المسلمين، وسُميت باسم مؤسسها شكري مصطفى، وأطلق عليها الإعلام تسمية "جماعة التكفير والهجرة"، ونشأت في سنة 1969 داخل السجون المصرية. وتتلخص فكرتها في تكفير الدولة والمجتمع، ووجوب اعتزال هذا المجتمع الشاذ، تمهيداً لمرحلة التمكين. وبلغت هذه المجموعة ذروة نشاطها سنة 1973، وانتهت باغتيال فضيلة العلامة الشيخ حسين الذهبي رحمه الله وقتله في سنة 1977، وتمّ إعدام شكري مصطفى وأربعة من قادة المجموعة في السنة نفسها.

2. جماعة التوقف والتبئ:

وهي تعني التوقف عن تكفير الأفراد حتى يُعرض عليه الفكر وتبينه لهم، فإن قبلوا كانوا مسلمين، وإذا رفضوه صاروا كافرين، وكانت لهم بعض الممارسات كخطف البنات اللواتي يقبلن فكرهم، ويقول أبو مرزوق: "لا زلت أذكر خطفهم لإحدى البنات وكانت جارة لنا في رفح، وتمّ تزويجها من أحدهم. وجاء أهل الفتاة يبحثون عنها دون جدوى".

3. مجموعة "الناجون من النار":

وهي تتبنى التوقف والتكفير، أي تبين للناس الفكرة وتحكم عليهم كأفراد بعد هذا التبئ، ولكن المجتمع والدولة في حكم الكفرة، وهم من حاول اغتيال وزير الداخلية الأسبق اللواء حسن الباشا، وكذلك نقيب الصحفيين مكرم محمد أحمد.

4. تنظيم "صالح سرية" أو قضية الفنية العسكرية:

تتبنى فكرة الجهاد القائم على تغيير الأنظمة الحاكمة بالقوة، واعتبار الأنظمة كافرة وواجب تغييرها، وأنشئ التنظيم في 1973 على يد د. صالح سرية، وله عدة جولات في تأسيس الجماعات منها جبهة التحرير العربية، وجيش فلسطين، وحزب التحرير، وآخر أعماله "تنظيم الكلية الفنية العسكرية". وتمّ اقتحام الكلية الفنية العسكرية سنة 1974 بخطة غربية وغاية في السذاجة فلم تنجح، وتمّ إعدام صالح سرية وكارم الأناضولي لاحقاً وانتهى أمر التنظيم.

5. مجموعة "يحيى هاشم":

ويحيى هاشم هو وكيل نيابة يعمل في الإسكندرية، حاول اقتحام السجن الذي به صالح سرية وبقية المجموعة. قُتل هاشم في الهجوم وانتهى أمر هذه المجموعة أيضاً في سنة 1975.

6. تنظيم الجهاد "علوي مصطفى":

أول محاولات إنشاء تنظيم يعرف بالجهاد، هو تنظيم "علوي مصطفى" سنة 1973 إلى جانب أيمن الظواهري وعصام القمري، وظل هذا التنظيم نشطاً حتى اشترك بعض أفرادها في أحداث سنة 1981 بعد مقتل الرئيس السادات، وأحداث أسبوط التي قُتل فيها 82 من رجال الشرطة.

7. تنظيم الجهاد "محمد سالم رحّال":

محمد سالم أردني الجنسية، درس في مصر، وانضم إلى التنظيم العديد من الأعضاء، كان من أبرزهم كمال حبيب، وقد تولّى مسؤولية التنظيم بعد ترحيل رحّال سنة 1981 إلى الأردن، وانتهت بسجن كمال 10 سنوات.

8. تنظيم الجهاد "عبود الزمر" و"محمد عبد السلام فرج":

نشأ في سنة 1978 وضمّ العديد من الأعضاء، وكان من بينهم طارق الزمر، وكرم زهدي، وهما اللذان قاما باغتيال الرئيس أنور السادات سنة 1981. وتمّ إعدام محمد عبد السلام فرج، وكان قد ألف كتاباً باسم "الفريضة الغائبة" (أي الجهاد)، وخالد الإسلامبولي، وعطا طایل، وحسين عباس.

وقد انقسم هذا التنظيم داخل السجن إلى قسمين: "الجهاد"، و"الجماعة الإسلامية". وأبرز أعضاء الجماعة الإسلامية كان د. أيمن الظواهري، الذي سافر إلى خارج مصر سنة 1981.

9. الجماعة الإسلامية:

نشأت منذ بداية السبعينيات متميزة عن الإخوان المسلمين، متفرعة من الجماعات الدينية التي كانت في الجامعات المصرية. وكان أبرز العاملين فيها

د. عبد المنعم أبو الفتوح، وعصام العريان، وإبراهيم الزعفراني، وخالد داوود، والسيد عبد الستار، وخيرت الشاطر، وأسامة عبد العظيم، وعبد الله سعد، وأنور شحاته، وأبو العلا ماضي، وصلاح هاشم، وكانوا كثيرون في السفر بين الجامعات، وبعضها البعض. وانقسم هؤلاء، حيث ذهب جزء منهم مع الإخوان، وآخرون مع الجماعة الإسلامية، ومع تطوّر الأحداث خرج أغلبية من كان في الجماعة الإسلامية إلى السودان وأفغانستان، ومنهم أيمن الظواهري، ورفاعة طه، وطلعت قاسم، بعضهم من شارك في تأسيس القاعدة لاحقاً.

ومن الاستعراض السابق يتضح أن خطأ مقولة "عباءة الإخوان" و"عنف الإخوان"، حيث إن الإخوان في مصر لم يلجأوا لتنظيم للعنف قط، والحادثة المشهورة باسم "النقراشي باشا" كان التنظيم مُنحلاً حين وقوعها، ومعظم أعضائه في السجون. وتبرأ الإمام حسن البنا من هذه العملية، وكانت السبب الأساسي في استشهاده أمام مقر جمعية الشبان المسلمين.

التنظيم الفلسطيني للجماعة في مصر لم يكن موافقاً على أفكار العنف التي كانت تروّج لها هذه المجموعات، كما يقول أبو مرزوق، الذي يصفها (أي الأفكار) بأنها كانت شاذة وغريبة. وقد خاض الإخوان الفلسطينيون حوارات متواصلة مع ممثلي هذه الأفكار الذين كان يتواجد أغلبهم في الجامعات، شارك فيها أبو مرزوق الذي تفرّغ للعمل الطلابي لمدة عام إضافي بعد تخرّجه من جامعة حلوان وحصوله على بكالوريوس الهندسة الصناعية.

وينفي أبو مرزوق أن يكون التنظيم الفلسطيني للإخوان المسلمين قد تلقى أي تشجيع مباشر في عهد الرئيس أنور السادات، غير أنه لا ينفي استفادة التنظيم بشكل غير مباشر من أجواء حرية العمل التي وفّرها السادات للإسلاميين، في إطار مسعاه لمعادلة الكفة اليسارية، التي كانت قد رجحت في مصر، في أثناء تغييب جماعة الإخوان المسلمين في عهد عبد الناصر.

فبفضل هذه الأجواء، يقول أبو مرزوق: كثُر الدعاة، وتوفرت الكتب الإسلامية، وتعددت المحاضرات الإسلامية، كانت أجواء منفتحة تساعد على

العمل الإسلامي. غير أن كل ذلك لم يُغْرِ التنظيم الفلسطيني على التحوّل إلى العلنية أو شبه العلنية، وذلك بسبب الفجوة التي كانت قائمة في عهد السادات في العلاقات الفلسطينية المصرية.

إلا أن أبو مرزوق لا يرجّح أن يكون التشجيع الذي لقيه الإسلاميون في عهد السادات هدَفَ فقط إلى موازنة الكفة اليسارية التي كان أصحابها يصارعون للقفز إلى السلطة. فإلى جانب ذلك، يعتقد أبو مرزوق أن السادات اعتمد النهج الليبرالي بهدف التقرب من الغرب والانفتاح عليه، وقد شمل ذلك الإسلاميين من بين بقية القوى السياسية في مصر، أما الإسلاميون فقد كان موقفهم هو المواجهة مع السادات ونظامه، وقد كانت وفاته برصاص تنظيم الجهاد الإسلامي.

الانتقال إلى الإمارات (العلاقة مع تنظيم بلاد الشام):

بعد عام من تخرّجه انتقل أبو مرزوق للعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث كانت دولة ناشئة استقلت سنة 1971 وانفتحت على العالم العربي، وقد وصل إلى أبو ظبي منتصف سنة 1977، حيث التحق بالعمل مهندساً في محطة الماء والكهرباء في أبو ظبي، وسكن مع بعض الفلسطينيين الذين التحقوا بالعمل في المكان نفسه. وكانوا أربعة مهندسين، وكان السكن شعبياً، ومعظم من يسكن الحي موظفون وفلسطينيون قادمون من مخيم تل الزعتر، وكانت حالاتهم النفسية والاجتماعية في منتهى السوء نتيجة المجازر التي تعرّضوا لها في مخيمهم، ولقد شكّل وضع هؤلاء صدمة لحالاتهم النفسية غير السويّة التي تركتها مذبحة مخيمهم، مما عاد بذاكرة أبو مرزوق إلى أحداث عدوان سنة 1956، وسنة 1967، وأحداث أيلول/سبتمبر 1970 في الأردن.

لم يكن أحد من الإخوان المسلمين الفلسطينيين موجوداً في أبو ظبي، حين وصلها أبو مرزوق، لكنه علم لاحقاً بوجود عدد منهم في الإمارات الشمالية، وكان عددهم لا يتجاوز سبعة، من بينهم: الأستاذ أبو أحمد عمر وفضله في العمل الإسلامي المحلي كان بارزاً، وفرح عيسى، وكمالين شعث، ورياض البناء، وأبو أحمد مقداد، والأستاذ فضل دؤاس، وتوفيق أبو عيادة، الذي ما لبث أن غادر للكويت. وكانت لقاءاتهم متباعدة، وكانت مرجعيتهم التنظيمية قطر لعدم وجود

تنظيم في الإمارات. ولكن كانت هناك تنظيمات للإخوان من الجنسيات المختلفة: الأردنيون، والسوريون، والعراقيون، والمصريون، والسودانيون، وأهل البلد من الإماراتيين واليمنيين، ولم يكن يجمعهم جامع.

تواصل أبو مرزوق مع الإخوان في الإمارات الشمالية، الذين ما لبثوا أن قلّدوه المسؤولية، مع أنه أحدثهم سنّاً، وآخرهم تواجداً في البلد، وكان قد تمّ تجنيد عدد لا بأس به في أبو ظبي منهم من سكن مع أبو مرزوق وغيرهم، وتمّ تشكيل مكتب من أربعة أشخاص، وقدم في السنة نفسها عدد معتبر من الخارج للعمل في الإمارات مما أتاح الفرصة لبناء نواة للتنظيم الفلسطيني في الإمارات لأول مرة، وتمّ الاتصال بالتنظيم الفلسطيني، وقد كانت لأبو مرزوق علاقات سابقة في أثناء مسؤوليته في القاهرة، وربط تنظيم الإمارات إدارياً بتنظيم الإخوان في قطر، وكان التنظيم الفلسطيني في قطر تمّ تأسيسه منذ الخمسينيات، حيث لجأ لقطر كوكبة من الإخوان الذين خرجوا من مصر خلال الفترة 1954-1956، منهم فلسطينيون ومنهم مصريون، بالإضافة إلى أن هناك بعثة تعليمية كويتية في قطر أعضاؤها فلسطينيون، وفيهم بعض الإخوان، وبعض الموظفين الذين قدموا من الأردن، ولذلك كان جزء ممن شاركوا في تأسيس حركة فتح من قطر، مثل: د. رياض الزعنون، ومحمود عباس، ورفيق النتشة، ومحمد يوسف النجار (أبو يوسف)، وغيرهم... والجزء الآخر في الكويت، ومنهم: ياسر عرفات (أبو عمار)، وخليل الوزير (أبو جهاد)، وصلاح خلف (أبو إياد)، وسليم الزعنون (أبو الأديب)، وغيرهم.

وتمّ ترتيب العلاقة بين التنظيم الفلسطيني الناشئ في الإمارات والتنظيم الفلسطيني في الخارج، وكذلك تمّ تشكيل مكتب للتنسيق بين كل التنظيمات الإخوانية المقيمة في الإمارات من مصر، واليمن، والسودان، وسورية، وفلسطين، والأردن، والعراق، برئاسة الإماراتيين أنفسهم، وقد شارك عدد من القيادات البارزة في هذا الجانب مثل: أحمد فؤاد عن مصر، وعدنان سعد الدين عن سورية، ود. الفاتح علي حسنين عن السودان، وممدوح محيسن عن الأردن، ود. أسامة التكريتي عن العراق، بالإضافة إلى أبو مرزوق. وكان يرأس هذا المجلس الأستاذ ص. أ.

في سنة 1978، تمّ دمج التنظيمين الأردني والفلسطيني.

وفي الفترة ذاتها بدأت الثورة الأفغانية في مواجهة الاتحاد السوفييتي الذي جلب قواته لمؤازرة انقلاب نجيب الله في كابل. وكانت فرصة كبيرة للولايات المتحدة لرد الاعتبار لها ولهزيمتها في فيتنام، ففتح باب مواجهة الاتحاد السوفييتي، ولما كانت بدايات البعث الإسلامي تمّ تشجيع قدوم آلاف "الجهاد" في أفغانستان في مواجهة الاتحاد السوفييتي، فتمّ فتح أبواب المطارات، والتبرعات، والصحافة، والإعلام لتشجيع هذه الظاهرة، وأوكلت هذه المهمة لدول عربية وللمخابرات الباكستانية، وتمّ تزويد هؤلاء بأفضل الأسلحة والمعدات والبحث لهم عن فرص للتدريب وحرية تناول الأفكار، وولد من هذه البيئة المنتصرة والفتية "تنظيم القاعدة".

ويواصل أبو مرزوق: "لعل في هذه الفترة تعرفنا على قادة الجهاد في أفغانستان، وكان مُرحّباً بهم في دول الخليج، كما كان الإخوان المسلمون يعملون بحرية نسبية. ولقد بذلت جهود حثيثة لتوحيدهم ونبذ الخلافات بينهم". وشارك أبو مرزوق في عدد من هذه الجلسات سواء في الإمارات أم في باكستان مع قادة الجماعة ورموزها. ويشهد أبو مرزوق:

للحق كانت الإمارات من أكثر الدول مساعدة واحتضاناً للثورة في أفغانستان بعد السعودية، وبعد هزيمة الاتحاد السوفييتي وانسحابه من أفغانستان، بل من الحرب الباردة كلها، انفردت الولايات المتحدة بزعامة العالم ووضع مجمل هؤلاء المجاهدين على قوائم "الإرهاب"، وانعكس تفرّد أمريكا في العالم وبالأعلى المنطقة بأكملها وخصوصاً القضية الفلسطينية.

على كلّ اجتمع التنظيمان الأردني والفلسطيني في الإمارات على صعيد واحد، وتمّ إجراء انتخابات للمكتب الإداري في الإمارات وتمّ اختيار موسى أبو مرزوق رئيساً للمكتب، وبالتالي عضواً في المكتب التنفيذي في الأردن، وعضواً في مجلس الشورى بعمّان.

وفي الفترة نفسها، في نيسان/ أبريل 1979، كانت إحدى زيارات أبو مرزوق لقطاع غزة، حيث تمّ عقد قرانه على زوجته السيدة نادية العشي، وتمّ زواجهما في 1979/6/30. وفي أوائل شهر تموز/ يوليو كان الاجتماع الأول لمجلس شوري

تنظيم بلاد الشام الذي شارك فيه، وكانت أبرز النقاط على جدول أعمال المجلس "الثورة السورية". وكان الجميع مفعماً بالحماس والعاطفة، حيث إن هناك مئات العائلات قد وفدت من سورية إلى الأردن، وعشرات القيادات التي تم استضافتها من قبل الإخوان، وكان التأييد لـ "الثورة" كبيراً، وكان الصوت الشاذ الوحيد في المجلس صوت أبو مرزوق، الذي عارض العمل المسلح في سورية. وكان الأكثر معرفة بالأستاذ عدنان سعد الدين رحمه الله، بحكم وجوده في مجلس التنسيق في الإمارات، ومجاورته له في السكن، ومعرفته بظروف العمل الداخلي في سورية، وأوضاع الجماعة ذاتها في الخارج.

لكن قيادة العمل السوري في ذلك الوقت كانت موجودة في الإمارات، بالإضافة لمنهج الإخوان في التغيير، وهو منهج إصلاحي بعيد عن العنف في التغيير في المجتمعات الإسلامية، والعمل المسلح أساس استخدامه السعي لتحرير الأوطان، والوقوف في وجه الاستعمار والعدوان، غير أن المرحوم عبد الرحمن خليفة، المراقب العام للتنظيم، أسكته بطريقة فيها الكثير من الخشونة التي كان يسمح بها فارق السن والمكانة، والتزم بقرار المجلس وتبني رأيه.

بعد انتقال أبو مرزوق من أبو ظبي سنة 1978 إلى الشارقة، حيث عمل في الإمارات الشمالية مديراً لمصنع الزجاج والألمنيوم سنتي 1978-1979، عاد بعدها لأبو ظبي بوظيفة مهندس تفتيش في شركة بترول أبو ظبي الوطنية "أدنوك"، وسكن في مساكن الشركة بجانب مصفاة البترول في "أم النار".

وكان من أهم الأحداث إلى جانب "الثورة السورية" في حينه، من وجهة نظر أبو مرزوق، "الثورة الإسلامية" في إيران سنة 1979، حيث نجح الخميني في طرد شاه إيران محمد رضا بهلوي وتثبيت نجاح "الثورة"، وأهم إنجازاتها تحييد الجيش لصالح الحرس الثوري، ومحاولة بناء نظام إسلامي على قاعدة المذهب الشيعي الاثني عشري، ومحاولة متابعة رموز النظام السابق، وجهاز المخابرات "السافاك SAVAK"، وتحويل السفارة الإسرائيلية إلى سفارة فلسطين. وجعل القضية الفلسطينية قضية الشعب الإيراني المسلم.

أما أهم الأعمال التي تمّت داخل فلسطين في تلك الفترة، فيرى أبو مرزوق أنها الإسهام في بناء المجمع الإسلامي في غزة، وخان يونس، وإنشاء الجامعة الإسلامية والمساهمة الفاعلة في كلا الأمرين.

أما في الخارج—يوصل أبو مرزوق—فكانت هناك عدة أحداث: الثورة الإيرانية وانطلاقتها، ووضع القضية الفلسطينية كأحد أهم أولوياتها، والثورة الأفغانية، وبداية انتصاراتها، و”الثورة السورية“ وتكاليفها على كافة المستويات، وما لها من تأثير على المنظومة الاشتراكية كلها، وبالتالي على اليسار الفلسطيني.

في الفترة ذاتها يقول أبو مرزوق: بدأ التفكير في إقامة مشروع إسلامي كبير في قطاع غزة. فإذا كانت الجامعات المصرية هي الحاضنة الرئيسية التي ترعرع فيها التنظيم الفلسطيني الجديد للإخوان المسلمين، فلم لا تكون هناك حاضنة كبيرة هي الجامعة الإسلامية في غزة؟ لا سيّما أن الجامعات المصرية لم تُعد تستقبل الطلاب الفلسطينيين بعد حادثه مقتل د. يوسف السباعي رحمه الله.

كان أبو مرزوق واحداً من أربعة وعشرين مؤسساً لتلك الجامعة، هم أعضاء هيئة المؤسسين للجامعة، وأصبحت فيما بعد هيئة المشرفين في سنة 1978 برئاسة د. خيرى الأغا. وكان يرأسها أحياناً الرئيس ياسر عرفات نفسه. وكان المجلس مناصفة بين فتح والإخوان المسلمين الفلسطينيين، ومن أبرز أعضاء هيئة التأسيس للجامعة كان: الرئيس ياسر عرفات، ود. خيرى الأغا، وأبو جهاد الوزير، وحسنى زعرب، وأبو بشير الزميلى، وعبد الرحمن الحوراني، ود. أبو عمرو الأغا، ود. موسى أبو مرزوق، ود. إسحاق الفرحان، ود. رياض الزعنون، ود. قنديل شبير، ود. أحمد رجب عبد المجيد، ود. محمد صقر، وقد جاءت هذه التشكيلة حلاً للتنازع على الجامعة بين التنظيمين.

لكن هذه التجربة لم تعمّر كثيراً، فبعد عقدين حدث الشقاق، واستقال أعضاء فتح ليفتتحوا جامعة الأزهر، وبقيت الجامعة الإسلامية تحت سيطرة الإسلاميين، لتلعب دوراً رائداً في تخريج أجيال من النشطاء الإسلاميين، الذين سيرفدون جماعة الإخوان المسلمين، ثم حركة حماس بعد انبثاقها عن الجماعة.

لا انقطاع عن غزة:

هكذا لم تنقطع صلة أبو مرزوق بقطاع غزة خلال سنوات عمله في دولة الإمارات، إذ كان يواظب على هذه الصلاة، كما كان يواظب على زيارة القطاع، بموجب تصاريح زيارة، ذلك أنه فقد حقه في الإقامة في القطاع سنة 1972 لانتهاه وعدم تجديد التصريح الإسرائيلي الخاص بالإقامة في الخارج، والذي حصر مدة صلاحيته بشكل غير قانوني بثلاث سنوات، وذلك لظروف خارجة عن إرادته. فقد كان الأردن في ذلك الوقت من السبعينيات لا يسمح بدخول حملة وثائق السفر الفلسطينية إلى أراضيه في أعقاب أحداث أيلول/ سبتمبر 1970. ولم يكن قد فتح معبر بين مصر وقطاع غزة في ذلك الوقت. وعندما سمح الأردن بدخول حملة الوثائق الفلسطينية لأراضيه، استأنف أبو مرزوق زيارته للقطاع، ولكنه فقد الهوية التي كانت تتيح له الزيارة بدون تصريح.

ولم تكن جماعة الإخوان المسلمين حتى ذلك الوقت قد قررت تبني الكفاح المسلح، أو البدء بالعمل العسكري. وعلى العموم فقد بدأ مثل هذا التفكير على أيدي طلاب الجامعات، وفي المقدمة منهم طلاب الجامعة الإسلامية في غزة. وكان لذلك محققان رئيسيان:

الأول: البدء بالتفكير بصوت عالٍ داخل تنظيم الجماعة بعد تشكيل جماعة د. فتحي الشقاقي، التي كانت تطرح بقوة ضرورة الاتجاه للعمل العسكري.

الثاني: المعارك الشديدة التي خاضها شباب الإخوان في قطاع غزة مع مختلف التيارات السياسية الأخرى بغرض الدفاع عن وجودهم. لقد طرحت هذه المعارك السؤال المهم: وماذا بعد؟

يقول أبو مرزوق: "كانت قد برزت أهمية تحويل المواجهة الداخلية إلى مواجهة مع العدو الإسرائيلي".

فتحي الشقاقي:

كان فتحي الشقاقي، الذي سيؤسس فيما بعد حركة الجهاد الإسلامي، ويُستشهد على أيدي الموساد الإسرائيلي في مالطا في 1995/10/26، من نشطاء

جماعة الإخوان المسلمين. وكان شاباً متميزاً، وذا طاقة كبيرة جداً. وقد وُلِدَ لأسرة بسيطة في مخيم رفح، المخيم ذاته الذي وُلِدَ فيه موسى أبو مرزوق. وعاش فتحي يتيم الأم، مع ثلاثة أشقاء كانوا جميعهم ذوي توجه إسلامي.

بعد حصوله على الثانوية العامة، درس فتحي الرياضيات في جامعة بيرزيت في الضفة الغربية. وكان عدد من الطلاب من إخوان غزة درسوا في جامعة بيرزيت، ومعهد المعلمين في رام الله، وتعرّف في أثناء ذلك على قاعدة إسلامية واسعة في الضفة الغربية، ثم عمل، بعد تخرّجه من جامعة بيرزيت، مدرّساً في منطقة القدس، وبعد ذلك، قدّم امتحانات الثانوية العامة مرة أخرى بهدف الالتحاق بكلية الطب في الجامعات المصرية، وقد ظلّ من نشطاء التنظيم الطلابي للإخوان المسلمين طوال سنوات دراسته الجامعية، ولكن تمّ فصله بسبب خلافات تنظيمية آنذاك.

غير أن فتحي ظلّ طرفاً رئيسياً في الحوارات التي استمرت داخل التنظيم الفلسطيني في مصر، وكان يطرح دائماً القضايا المتعلقة بالتجديد وحسن الإدارة ووضوح الهدف، وكانت القضايا التي يثيرها تجد القبول بين الشباب، مما كان يستدعي دائماً تطوير وتحسين الأداء.

غير أن الثورة في إيران سنة 1979 مثّلت حلقة فاصلة في علاقة الشقاقي بجماعة الإخوان المسلمين. فقد سارع الشقاقي إلى مناصرة الثورة الإيرانية، ودافع عن الخط السياسي والفكري وأليات وديناميات الثورة الإيرانية. وأصدر كتاباً بعنوان "الخميني: الحل الإسلامي والبديل". وأخذ يدعو إلى اتباع نهج الثورة الإيرانية، مادحاً "عبقرية" الخميني، ومستنداً إلى اعتراف الأزهر الشريف بالمذهب الإثني عشري. كما أن الإخوان لم يكونوا قد اتخذوا رأياً سلبياً تجاه الثورة الإيرانية. وقد انتشرت في حينه إشاعات، يصفها أبو مرزوق بأنها ظالمة، تحدثت عن تشييع الشقاقي ورفاقه، ويقول: للحق كان أبو إبراهيم قطبياً بامتياز فكرياً وثقافةً، وكان مفتوناً بشخصية حسن البنا ومحبباً للإخوان المسلمين، ولكنه كان يبحث عن آليات التغيير في العالم الإسلامي. وما أن انطلقت الثورة الإيرانية حتى وجد "آلية التغيير" التي كان يبحث عنها على طريق الثورة الشعبية للتغيير. وهنا بدأ يقود تياراً داخل الجماعة كان خطيبه الأبرز عبد العزيز عودة.

وبعد أن تخرّج الشقاقي سنة 1981، وحصل على بكالوريوس الطب، وقبل أن يتم سنة الامتياز، اعتقلته السلطات المصرية وأبعدته إلى نقطة العبور لقطاع غزة. وقد تمّ ذلك بسبب نشاطه الإسلامي المؤيّد لإيران. كما أنّهم بوجود علاقة له بمجموعات الجهاد التي اغتالت السادات. وبعد أن أُبعد إلى غزة، توجّه من هناك إلى القدس حيث أتمّ سنة الامتياز في مستشفى المقاصد الإسلامي.

غير أنه، قبل أن يُعتقل ويُبعد من مصر إلى القطاع، كان الشقاقي قد فصل من تنظيم جماعة الإخوان المسلمين في أعقاب نشره لكتابه المشار إليه، ومجاهرته بتأييد الثورة الإسلامية في إيران، وذلك لحساسية تلك المسألة عند مختلف التيارات الإسلامية السنيّة في تلك المرحلة ومخالفته التنظيمية.

ويؤكد أبو مرزوق: لم يكن للإخوان رأيٌ سلبيّ في الثورة الإسلامية، ولكن كانت ظروف مصر، وقدم شاه إيران إليها، وإبرام اتفاقية كامب ديفيد Camp David Accords، وغيان الشارع المصري، فصدرت أوامرٌ تنظيمية بعدم صدور الكتيّب، ومخالفة القرار في التنظيمات مشكلة في حدّ ذاتها.

أما أبو مرزوق الذي كان قد أصبح مقيماً في دولة الإمارات في ذلك الوقت فلم يحبّذ فصل الشقاقي. ويقول: ”وددت لو أن القضية عُولجت بطريقة أفضل؛ لأنني لا أحبّذ الفصل لهذه الطبقة من الإخوان أصحاب الرأي؛ لأن بفصلهم خسارة للطرفين وتشيع جواً من الإرهاب الفكري والتنظيمي في أغلب الأحيان“.

غير أن موقف أبو مرزوق كان مختلفاً إزاء عبد العزيز عودة، إذ كان السبب الرئيسي الذي وقف وراء فصله من الجماعة مسلياً سنة 1974.

وقد فصل الاثنان بفترة وجودهما في مصر، وتجمّع حولهما طلاب آخرون كان معظمهم في البداية من داخل تنظيم الجماعة، وأبرزهم؛ تيسير الخطيب، ود. محمد الهندي، وآخرون منهم د. رمضان عبد الله، ونافذ عزام، ثم أسسوا تنظيمياً تمّ تغيير اسمه أكثر من مرة حتى استقر على اسم حركة الجهاد الإسلامي.

كان لفصل فتحي الشقاقي، ودعوته للجهاد أثر كبير أدى إلى ازدياد أعداد المنادين ببدء العمل العسكري داخل تنظيم الجماعة. أما العامل الآخر الذي دفع في هذا الاتجاه—كما أسلفنا—فقد تمثل في الصراع مع التيارات السياسية الأخرى داخل قطاع غزة. وقد كان الصراع على الجامعة الإسلامية في غزة واحداً من أبرز عناوين تلك المرحلة. وفي إطار ذلك الصراع تمّ اغتيال د. إسماعيل الخطيب رئيس قسم اللغة العربية، وذلك بأمر من قيادة فتح، ممثلة في أبو علي شاهين مباشرة، وتمّ التنفيذ على أيدي مجموعة من الشباب تمّ اعتقالهم لاحقاً.

الخلاف الأيديولوجي كان هو الأساس مع التنظيمات الفلسطينية اليسارية التي كانت تخوض الكفاح المسلح، وقد شمل ذلك أيضاً حركة فتح كبرى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية. إن تجربة الإخوان الفلسطينيين في قطاع غزة في إفشال مشروع التوطين سنة 1955، بالتعاون مع الشيوعيين لا تدع مجالاً للشك في أن الإخوان المسلمين يتعاملون حسب مقتضيات المصلحة في الإطار الوطني، وليس من منطلق أيديولوجي، وإن كانت الأطراف الأخرى، وفي مرحلة متأخرة لا تتعامل إلا من منطلق أيديولوجي. وهنا المثل في أهم أحداث القطاع في عقد الخمسينيات حيث قامت المظاهرات سنة 1955 التي شملت القطاع كله، وكان لها أكبر الأثر وأعمقه على السياسة المصرية وأسباب الاحتجاجات هي:

أولاً: عدم ثقة كافة القوى السياسية بالإدارة المصرية:

لقد قمعت الإدارة المصرية الشيوعيين، واعتقلتهم، وحلت جماعة الإخوان المسلمين، وأغلقت دورها وشوّهت صورتهم، وكذلك رجال الحاج أمين الحسيني، الذين كانوا يرتابون برجال الثورة، وكان جُلُّ من يدير القطاع في مختلف القطاعات رجال المخابرات العسكرية.

ثانياً: مشروع التوطين:

تمّ إعداد مشروع التوطين بين الحكومة المصرية ووكالة الأونروا بشأن توطين لاجئي قطاع غزة في شبه جزيرة سيناء. وبدأ إعداد المشروع في 1953/6/30، وانتهى منه في 1955/6/28، وكانت إحدى الوظائف في الوكالة واسمها سميرة سابا

قد حصلت على نسخة من المشروع. وكان لهذا المشروع وقع الصاعقة على جميع القوى، مما جعل الإخوان يتحالفون مع الشيوعيين لإسقاط هذا المشروع، ودعوا لمظاهرات عارمة عمت القطاع. وعلى إثر ذلك، تمّ إلغاء المشروع.

ثالثاً: الغارات المتكررة على قطاع غزة:

شنّ اليهود غارة في 14/8/1954 على محطة مياه الشرب في غزة، ثم نفذوا مذبححة المحطة في 26/2/1955 التي قُتل فيها 39 فلسطينياً، وسقط 33 جريحاً، وكانت رداً على الأعمال الفدائية التي يقوم بها الإخوان المسلمون داخل فلسطين، ولهذا الأسباب هبّت مظاهرات من أقصى القطاع إلى أقصاه شارك فيها الجميع، وأعلن حظر التجول، الذي تمّ خرقه، وكان على رأس قيادة المتظاهرين فتحي البلعاوي (إخوان مسلمون)، ومعين بسيسو (شيوعي)، وقدمت اللجنة الوطنية خمسة مطالب وافقت عليها الإدارة المصرية:

1. رفض وإيقاف مشروع التوطين في سيناء.
2. تعزيز الحراسة على الحدود وتشكيل جيش تحرير فلسطين.
3. إطلاق الحريات الديمقراطية وعلى رأسها حرية النشر والاجتماع والأحزاب.
4. محاكمة المسؤول عن إطلاق الرصاص على المتظاهرين.
5. التعهد بعدم ملاحقة أيّ من المشتركين في المظاهرات.

وعادت الإدارة وأوقفت المظاهرات، وبعدها تمّ اعتقال الإخوان والشيوعيين في 9/3/1955. من الإخوان اعتُقل 18 على الأقل، منهم فتحي البلعاوي، ومحمد يوسف النجار، ومحمود مقداد، وعبد الحميد الأسمر، وكمال عدوان، ورجب العطار، وأحمد رجب عبد المجيد، وأحمد عدوان، وسلامة الهمص. وبلغ عدد المعتقلين 23 من الشيوعيين، وهم: معين بسيسو، وسمير البرقوني، ومحمود نصر، وعبد الرحمن عوض الله، ومحمد أبو زربية، وأحمد خليل الحاج، ومحمود صالحه، وغازي الترزي، وجبرا الترزي، ومحمد زكي آل رضوان، وعبد الحي الحسيني، وأحمد المبيض، ومحمد عيسى جابر، و خليل صالحه، وعبد الله زقوت، وعمر عوض الله، وأسامة بسيسو، وسعد بسيسو، وعمر السطري، وحسن أبو سفيان، وعمر كحيل، ومنصور الحداد، ومسلم أبو ربيع،

ولكن حَقَّقت المظاهرات أهدافها في إلغاء مشروع التوطين، وتغيرت سياسة مصر في المنطقة، واقتربت أكثر من القضية الفلسطينية، واستنكرت وهاجمت مشروع الأحلاف... خصوصاً "حلف بغداد". واتجهت الحكومة المصرية إلى البحث عن مصادر سلاح لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، وأنشأت المخابرات المصرية كتيبة مصطفى حافظ رحمه الله، وأوكلت له ملف العمل الفدائي، وفي هذه السياسات برزت شخصية رجل الثورة القومي جمال عبد الناصر وارتباط أبناء قطاع غزة بشخصه.

رابعاً: تدويل القطاع والعدوان الثلاثي:

في 1956/10/29 بدأ العدوان الغاشم على مصر، وتم سحب القوات المصرية من سيناء وقطاع غزة للدفاع عن قناة السويس المستهدفة، وبدأ هجوم "إسرائيل" على القطاع في 1956/11/2، واستمرت المواجهة حتى أعلن اللواء فؤاد الدجوي حاكم القطاع الاستسلام. وكانت مجازر غزة في 1956/11/10، وخان يونس ورفح في 1956/11/12، واكتُشِفَت في 1957/11/16 مقبرة جماعية بعد الانسحاب، وُجِدَت فيها 230 جثة. وكان العدو يهدف إلى ابتلاع القطاع كونه الجزء الوحيد الذي يحمل علم فلسطين ونشيد فلسطين وبه كتائب فدائية، أو أقل شيء تدويل القطاع وعدم إرجاعه للإدارة المصرية.

خامساً: القوى السياسية ومواقفها تحت الاحتلال:

كان الإخوان في غاية الضعف، ولكن سرعان ما أعادوا تنظيم الجماعة في كل القطاع. وكان العسكريون منهم في منتهى النشاط، خصوصاً إبراهيم عاشور، وفوزي جبر اللذان جمعاً سلاح الكتيبة المصرية في رفح وأودعاه في منزل محمود الوزير، شقيق خليل الوزير، وقام الإخوان بالعناية بعائلات الأسرى المصريين من المدنيين والعسكريين، كما قاموا بإخفاء عبد الغفار السوداني مدير مكتب الحاكم العام.

وتحالف الإخوان مع الشيوعيين مرةً أخرى في مواجهة الاحتلال والعدوان، ولكنهم فشلوا في تكوين جبهة في مواجهة الاحتلال، عكس الموقف من التوطين؛

وذلك لأن الإخوان لا يعترفون بشرعية الدولة اليهودية ويرفضون الاحتلال ويريدون عودة الإدارة المصرية على الرغم مما لاقوه من عذاب وتعذيب منها.

أما الشيوعيون فيرون أن الدولة اليهودية دولة شرعية، ولها حق الوجود حسب قرار التقسيم، وأنهم يريدون أن يتعاونوا مع الشرفاء في دولة "إسرائيل"، وأن القوات المصرية هي قوات محتلة، ولذا هم يقبلون بتدويل القطاع، وقدم الشيوعيون وثيقة مكتوبة للتعاون مع الإخوان أبرز بنودها:

1. تشكيل جبهة وطنية تنظم العمل الوطني.
2. المطالبة بحرية الصحافة والاجتماعات والحريات العامة.
3. التعاون مع الشرفاء داخل "إسرائيل" لإسقاط حكومة بن جوريون.
4. التمسك ببقاء القوات الدولية في القطاع إلى أن يتم التوصل لحل نهائي للقضية الفلسطينية ورفض عودة الإدارة المصرية.

اعترض الإخوان بشدة على مشروع هذه الوثيقة، وكان يمثلهم كمال عدوان، وغالب الوزير، وسعيد المزين. ودعا الإخوان إلى الكفاح المسلح في مواجهة الاحتلال، ودعا الشيوعيون إلى المقاومة السلبية، وهنا شكّل الشيوعيون الجبهة الوطنية، وشكّل الإخوان جبهة المقاومة الشعبية، وتمّ اعتقال العديد من الإخوان من قبل اليهود أبرزهم سعيد المزين، وغالب الوزير، وداود جبارة، وعبد الله أبو عزة، ومحمد أبو دية، ومنير عجور، ووالد فوزي جبر، لهروب فوزي إلى العريش.

وبعد انسحاب القوات الصهيونية قامت المظاهرات في قطاع غزة تهتف "مصر أمنا لا نرضى عنها بديلاً"، وقاد الإخوان والوطنيون المظاهرات للمطالبة بعودة الإدارة المصرية، على الرغم مما عاناه الإخوان في قطاع غزة من بطش واعتقال، ولكن ذلك يهون في سبيل المحافظة على الأخوة الإسلامية والعربية، وحفظ الروابط مع مصر الشعب والدولة، والثقافة والهوية. ولا بأس بما يجرّه ذلك من متاعب على الإخوان أنفسهم.



سادساً: اتّساع الجماعة والبدء بالعمل المسلّح:

مثّلت الجامعة الإسلامية أبرز حلقات عملية البناء الإسلامي في القطاع. ولذلك، فقد أصبحت هذه الجامعة واحداً من أهم عناوين الصراع في تلك المرحلة.

وفي إطار حلقات ذلك الصراع، يقول أبو مرزوق إن حركة فتح وفصائل اليسار الأخرى، خصوصاً الجبهة الشعبية، حشدوا لاحتلال الجامعة والسيطرة عليها وعلى إدارتها.

ومن أجل تحقيق ذلك الهدف، فقد تمّ إحضار حافلات ركاب من الضفة الغربية نقلت أعضاء وأنصار هذه الفصائل، مما أدى إلى وقوع مواجهات عنيفة استُخدمت فيها الأيدي والعصي والجنائزير، وتمّ تكسير السيارات. وقد بدت الصورة من الخارج باعتبارها مواجهات بين الفصائل التي تخوض الكفاح المسلح، وجماعة تجد التسهيلات من قبل الاحتلال. وهي صورة غير دقيقة وغير صحيحة على الإطلاق.

دفعت الأسباب التي ذُكرت سابقاً، وتطور الحركة واتساعها، والضغط الداخلي والخارجي الشيخ أحمد ياسين، وبفعل الضغط المتزايد داخل التنظيم، إلى البدء بتأسيس مجموعات عسكرية، وأبرز الإخوة الذين كانوا في هذه المجموعات د. إبراهيم المقادمة، ود. أحمد الملح، والبدء بالتدريب وتجميع السلاح. وقد اعتُقل الشيخ على خلفية ذلك في أيار/ مايو 1983 وحُكم عليه بالسجن لمدة 14 سنة. غير أنه... ويا للمفارقة، أُطلق سراحه في أيار/ مايو 1985 في إطار عملية تبادل للأسرى أجرتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، بزعامة أحمد جبريل. وكان للشيخ موعد غير سار مع أيار/ مايو، ذلك أن اعتقاله للمرة الثانية تمّ في 1989/5/23. ويوم الإفراج عن الشيخ من سجنه الأول أسراً لأبو مرزوق أنه خرج من السجن أكثر قناعة من أيّ وقت مضى بضرورة العمل العسكري إلى جانب العمل الدعوي والخدمي في الشارع الفلسطيني.

هل كان الأمر يحتاج إلى فتوى من الشيخ؟ وهل يتوجب أن يكون العمل السياسي بقيادة رجال الدين؟

يجيب أبو مرزوق أن الفتوى في القضايا الإسلامية ليست ملكاً لأشخاص محددين، بل هي لمن يملك القدرة على الاستنباط والاجتهاد، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ لَجَأَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ سورة النساء: الآية 83. والقدرة على الاستنباط وفهم السياسة الشرعية لا تقتصر على ما نطق به الإسلام، بل تتسع لتشمل ما لا يخالف الإسلام بشكل عام، لأن مقصد الإسلام هو تحقيق المصلحة ودفع الضرر في القضايا المختلفة.

أما مقولة ”لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين“، و”دع ما لله الله وما لقيصر لقيصر“، فهي مأخوذة من الحضارة الغربية وخلفتها النصرانية التي لم تكن تعتمد على شريعة محددة في الإنجيل، وإنما على أهواء الكنيسة ومصالحها المختلفة، ولما اشتد حكم القساوسة، وزاد حديثهم عن التفويض الإلهي في الحكم والقضاء، ثار الناس على ادعاءاتهم الكاذبة، وفصلوا الدين (استبداد الكنيسة ومصالحها) عن الدولة فتقدم العلم، وسادت الحضارة الغربية بأشكالها المختلفة. ومن هنا بدأت فكرة فرض التجربة الغربية في بلاد المسلمين، وفعلاً بذلوا جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك، وأقنعوا بعض حكام العرب بما يرغبون، وأدخلوا الأمة الإسلامية في صراع كبير على الهوية وانعكاساتها الذاتية؛ لأن حقيقة الإسلام لا تشبه تجربة الغرب مع الكنيسة البتة، فالإسلام دين شامل لإدارة شؤون الحياة، وكامل ليطبق في الحاضر والمستقبل، ورسالة خاتمة لكل الأديان السابقة، بمعنى أنه شمل التوحيد، وجميع القضايا الجزئية التي جاء الأنبياء لمعالجتها كل على حدا، صحيح أنه لم يأت بالإجراءات التفصيلية، والمؤسسات العملية، لكنه جاء بالقيم والأسس الكلية لمختلف شؤون الحياة.

وبما أن العالم الإسلامي فرض عليه العلمانية قهراً، فإن إحياء المبادئ الإسلامية، وكسر الحاجز الاستبدادي الموجود، يُعد تحدياً أولاً أمام المسلمين وعلمائهم الميامين، أما التحدي الآخر فهو يتمثل في ترجمة المبادئ والأحكام إلى مؤسسات وإجراءات تُناسب عصرنا الحالي ومتطلباته المتجددة، وهذا لا يعني أننا

نبحث عن صورة واحدة من الحق الذي يمكن أن يعكس ذلك، بل إننا بحاجة إلى الحق الذي يحقق مصلحة الناس وتطلعاتهم النفعية، وهذا ما عبر عنه الفقهاء بقولهم: تعدد الحق، وليس الحق بوجهة واحدة، وقال عنه مالك بن نبي: "قد تكون هناك فكرة صحيحة لكنها لم تعد صالحة"، ولعلي أقول إن أهم المعارك التي يخوضها العالم الإسلامي اليوم معركتان؛ الأولى هي مواجهة السيطرة الصهيونية على بلادنا العربية وخصوصاً فلسطين، والثانية هي معركة الحرية التي تتيح للجميع الانطلاق نحو غاياتنا وترشيد سلوكنا.

انطلاق العمل الإسلامي:

كانت الفترة الزمنية الممتدة من أواسط السبعينيات إلى بداية الثمانينيات محطة انطلاق للعمل الإسلامي في كل أقطار العالم الإسلامي من باكستان حتى المغرب، وتمثلت بداية انطلاق العمل الإسلامي الفلسطيني في التوسع التنظيمي في الإمارات، ليصبح بالمئات، ووحدة تنظيم بلاد الشام، والبداية بالعمل الاجتماعي والصحي والخيري في فلسطين المحتلة، الضفة وغزة، وبداية العمل التنظيمي الشعبي في فلسطين، وبناء الجامعة الإسلامية، بالإضافة إلى تأسيس مؤسسات العمل الفلسطيني كبناء اجتماعي تعليمي صحي خيري، هذا بالإضافة إلى البيئية الإقليمية والدولية، والمتغيرات الكبيرة التي حصلت في هذه الفترة من ثورة في سورية وتغيير كبير في إيران ومواجهة للاتحاد السوفييتي في أفغانستان... وللحق، يقول أبو مرزوق: "إن الإمارات كانت سبّاقة لعمل الخير وتقديمه بشكل كبير، ومن ذلك عدد لا بأس به من المنح الدراسية في الولايات المتحدة، وكان عدد من الفلسطينيين استفادوا من هذه المنح، وكانت عندي رغبة جامحة في الرحيل إلى فلسطين، وليس هناك من سبيل سوى الحصول على الدكتوراه والعودة عن طريق الجامعة الإسلامية، وهكذا كان. وفي 1982 قدّمت استقالتي من شركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك" وسافرت مع زوجتي نادية وولديّ عمر (سنة ونصف)، وطارق (6 شهور) إلى الولايات المتحدة، واستكمل المسؤولية الأخ أبو وائل الحاج رحمه الله، وسافرت مع إخوة أعزّاء من الإمارات، أذكر منهم: د. كمالين شعث،

ود. محمد أكرم، والأستاذ محمد المزين، والأستاذ إسماعيل البرعصي، وكذلك د. أحمد يوسف، وأيضاً د. محمد الحلو، وكانت محطة إضافية في الرحلة نحو فلسطين“.

إنّما، عندما وصل أبو مرزوق إلى دولة الإمارات، كان العمل الإسلامي فيها ما يزال ضعيفاً وفي بداياته. وقد كان الإخوان المسلمون بعدد أصابع اليد الواحدة. وبدأ العمل من درجة تقارب الصفر، وجرّاء الجهد والعمل الدؤوب أصبح وضع الإسلاميين مميزاً بين الفلسطينيين المقيمين في البلاد، وقد تزامن ذلك مع بداية إنشاء المؤسسات الخدمية الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة (عيادات، ومدارس، ونوادي، ومساجد)، وكان الدعم المالي الأساسي لكل ذلك يأتي من التبرعات التي تُجمَع من الدول الخليجية.



Musa Abu Marzuq: A Life Journey

Memoirs of Seeking Refuge, Emigration and the Years of Struggle

هذا الكتاب

أن تولد لاجئاً، وأن تعيش مناضلاً، وأن يضعك الله سبحانه في مشهد الصدارة لقيادة حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، فهذه ملحمة ومشوار حياة فيه الكثير من التحديات، ويتطلب من القائد حكمة بالغة وصبراً جميلاً، للحفاظ على توازن المسيرة وتحقيق الأهداف.

في هذا الكتاب، استعراض لصفحات النشأة في المخيم، ثم سنوات الدراسة والعمل داخل الوطن وخارجه.

بلا شك، كانت المحطة الأهم في هذه السردية، هي سنوات العمل، ثم الاعتقال في أمريكا، على خلفية قيادة المكتب السياسي لحركة حماس.

عامان كان فيهما الكثير من الأحداث والمعاناة والفرص لإبراز القضية الفلسطينية، وتجسيد خطاب حماس السياسي كأحد أهم معادلات الصراع مع الاحتلال، وفضح جرائمه التي كانت أمريكا—بانحيازها لـ"إسرائيل"—تعمل على تعطيلها، وإفشال أي جهد دولي أو إنساني لنصرة الفلسطينيين وقضيتهم.

هذا الكتاب يعرض الجزء الأول من الرواية، والتي ستكتمل تفاصيلها فيما هو قادم من أجزاء أخرى إن شاء الله.

ISBN 978-9953-572-82-6



9 789953 572826



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

